

كتلة الأحرار: الصدر لم يجمد نشاطات جيش المهدي

بغداد / متابعة المدى

إصدار قرار بشأنه". وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد قال في تصريح سابق بسبب الجرائم التي ارتكبت، أو ربما ارتكبت من قبل أشخاص يدعون انتماءهم لجيش المهدي،

فررت الأعمال العسكرية للجيش بلواء (يوم العهد) فقط". ونظم جيش المهدي استعراضاً عسكرياً كبيراً في ٢٦ أيار/مايو الماضي، عقب تهديد مقتدى الصدر في التاسع من نيسان/أبريل بانسحاب تلك القوات من البلاد.

من جانب آخر أعلنت كتلة الأحرار عن إطلاقها حملة للمطالبة بمنع القوات الأميركية والدبلوماسيين الأميركيين من الدخول إلى مبنى مجلس النواب، فيما أكدت أنها جمعت حتى الآن توقيع مائة نائب.

وقالت النائبة عن كتلة الأحرار مها الدوري في حديث صحفي إن الكتلة الصدرية في مجلس النواب نظمت حملة لجمع التوقيعات للمطالبة بمنع التواجد العسكري الأمريكي وحضر دخول الدبلوماسيين الأميركيين إلى البرلمان، مبيحة أن "الطلب سيقدّم لهيئة رئاسة مجلس النواب للموافقة عليه".

وأضافت الدوري أن "مجلس النواب له حصانة وسيادة تحتم عدم السماح بدخول القوات الأميركية إليه وتجوّاهم في أروقتهم والإطّلاع على ما يدور فيه". مشيرة إلى أن "الكتلة جمعت حتى الآن توقيع مائة نائب وموظف".

وتابع القول "يسبب عطلة البرلمان، لم يتمكن من العمل على القانون، ولذلك من المؤمل العمل عليه الأسبوع المقبل واعداد تقرير بشأنه".

وأوضح فرج الحيدري في تصريح صحفي أن "المفوضية أنهت جميع استعداداتها لإجراء انتخابات مجالس محافظات اقليم كردستان، وتم تأمين اول منحة بقيمة ٣ مليارات دينار عراقي، من قبل حكومة كردستان عن طريق المصرف لإجراء الانتخابات".

وأشارت الدوري إلى أن "من يريد أن يلتقيهم فليكن ولكن في مكان آخر بعيداً عن البرلمان". وكان وزير الدفاع الأميركي الجديد ليون بانيتشا أكد، في ١٢ تموز الجاري، أن قوات بلاده تنفذ بصورة منفردة عمليات عسكرية ضد الميليشيات الشيعية في العراق، وذلك بعد مرور عام على انتهاء العمليات القتالية الأميركية بصورة رسمية.

وأكد النائب عن ائتلاف دولة القانون وليد الحلبي، في ٢٥ حزيران الماضي، أن العراق بحاجة لبقاء قوات أميركية رمزية لحماية أجوائه وكركوك ومناطق أخرى شرط موافقة مجلس النواب. في المقابل، أعلن التيار الصدري في ٢٨ حزيران الماضي، أنه سيرفض أي قرار يتخذها البرلمان بشأن التمديد للقوات الأميركية في العراق، في حين شدد القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني عدنان المفتي على ضرورة بقاء القوات الأميركية

وأضاف أن "قرار تمديد فترة تجنيد جيش المهدي من قبل مقتدى الصدر لا يعني ان التيار الصدري موافق على تمديد بقاء القوات الأميركية في البلاد، بل أن الصدر يسعى لإجراء نوع من الإصلاحات داخل صفوف جيش المهدي تتمثل بإبعاد المفسدين من الجيش".

وكشف العبيدي عن أنه "من المقرر أن يقدم نوري المالكي باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، تقريراً بشأن إمكانية القوات الأمنية العراقية لتستلم الملف الأمني للبلاد من القوات الأميركية".

وأشار إلى أن "تمديد بقاء القوات الأميركية في العراق لا يتعلق بالمالكي فقط، بل ينبغي على الكل السياسية جميعاً المشاركة في



الفتلاوي تهدد بإعلان أسماء الكتل التي رفضت حجب الثقة عن مفوضية الانتخابات

بغداد / المدى

هددت عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي، أمس الأربعاء، بإعلان أسماء الكتل السياسية التي رفضت طرح التصويت على حجب الثقة عن مفوضية الانتخابات. واهتمت الفتلاوي أمس الأول الثلاثاء رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بوقوفه بالضد من استجواب المفوضية وعرقلة طرح طلب حجب الثقة على التصويت من خلال حالة طلب حجب الثقة إلى رؤساء الكتل السياسية للبت به بدلاً من طرح الموضوع على مجلس النواب بصورة مباشرة.

وقالت الفتلاوي والتي تولت مسؤولية استجواب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في حديث لوسائل الإعلام، "سأعلن عن أسماء الكتل السياسية التي رفضت من إجراء عملية تصويت على حجب الثقة عن مفوضية الانتخابات"، مبيحة أن "هناك مصالح سياسية لدى بعض الجهات من قرار التصويت لحجب الثقة عن المفوضية".

واستكمل مجلس النواب في الثلاثين من الشهر الماضي استجواب المفوضية العليا للانتخابات بطلب من عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي، ووافق وأدلة قالت إنها تدين المفوضية بملفات فساد مالي وإداري إلى جانب عدم التزام مجلس المفوضين بالأنظمة القانونية المتبعة لإطلاع الشارع العراقي عن الكتل التي تقف وراء الفساد في البلاد".

وعرضت المستجوبة حنان الفتلاوي وثائق وأدلة قالت إنها تدين المفوضية بملفات فساد مالي وإداري إلى جانب عدم التزام مجلس المفوضين بالأنظمة القانونية المتبعة لإطلاع الشارع العراقي عن الكتل التي تقف وراء الفساد في البلاد".

من جانبه قال رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية إذا سحب مجلس النواب العراقي الثقة عن المفوضية، فلن تجرى انتخابات مجالس محافظات اقليم كردستان، فيما أعرب مسؤول آخر في المفوضية عن اعتقاده ان عدم تعديل قانون انتخابات مجالس محافظات اقليم كردستان في البرلمان من شأنه

ان يحمل مخاطر من عدم إجراء الانتخابات في تشرين الثاني المقبل. وأوضح فرج الحيدري في تصريح صحفي أن "المفوضية أنهت جميع استعداداتها لإجراء انتخابات مجالس محافظات اقليم كردستان، وتم تأمين اول منحة بقيمة ٣ مليارات دينار عراقي، من قبل حكومة كردستان عن طريق المصرف لإجراء الانتخابات".

وزاد بالقول "نحن بانتظار ان يتم تعديل قانون مجالس محافظات الاقليم خلال الاسبوع المقبل، ولكن في حال عدم تعديله خلال الاسبوع المقبل، فمن المحتمل ان يتعذر علينا إجراء الانتخابات في نهاية تشرين الثاني/اكتوبر المقبل، عاد ذلك فان مسؤولي البرلمان وحكومة الاقليم لا يمانعون تأجيل الانتخابات لعدة أسابيع".

وأشار الحيدري إلى أنه "في حال سحب الثقة من مفوضية الانتخابات، فلن يتم إجراء انتخابات مجالس محافظات اقليم كردستان".

من جانبه، قال نائب رئيس اللجنة القانونية في برلمان كردستان عوني يزاز (أكانيوز) "بعد ان أجرى برلمان كردستان قراءته الأولى لمشروع تعديل القانون رقم ٢ الخاص بانتخابات مجالس محافظات الاقليم، تمت إحالته الى اللجنتين القانونية والداخلية بهدف اعداد

شجاعة". وقال "لا نستطيع ان نكون معزولين، لا يمكن ان نعيش وحدنا. العزلة هي الموت الطبيعي. لا بد من الحوار. يتعين ان نتجدد الحياة والنمو من خلال الحوار".

وأضاف ساكو "الدليل واضح. لقد شارك المسلمون بفرح عظيم في القداس الذي تم وشجاعة". وقال "لا نستطيع ان نكون معزولين، لا يمكن ان نعيش وحدنا. العزلة هي الموت الطبيعي. لا بد من الحوار. يتعين ان نتجدد الحياة والنمو من خلال الحوار".

وأضاف ساكو "الدليل واضح. لقد شارك المسلمون بفرح عظيم في القداس الذي تم وشجاعة". وقال "لا نستطيع ان نكون معزولين، لا يمكن ان نعيش وحدنا. العزلة هي الموت الطبيعي. لا بد من الحوار. يتعين ان نتجدد الحياة والنمو من خلال الحوار".

وأضاف ساكو "الدليل واضح. لقد شارك المسلمون بفرح عظيم في القداس الذي تم وشجاعة". وقال "لا نستطيع ان نكون معزولين، لا يمكن ان نعيش وحدنا. العزلة هي الموت الطبيعي. لا بد من الحوار. يتعين ان نتجدد الحياة والنمو من خلال الحوار".

وأضاف ساكو "الدليل واضح. لقد شارك المسلمون بفرح عظيم في القداس الذي تم وشجاعة". وقال "لا نستطيع ان نكون معزولين، لا يمكن ان نعيش وحدنا. العزلة هي الموت الطبيعي. لا بد من الحوار. يتعين ان نتجدد الحياة والنمو من خلال الحوار".

رئاسة الجمهورية: تصريحات سوية تفتقد للمصداقية والأمانة

بغداد / المدى

انتقد بيان صدر عن مكتب رئيس الجمهورية التصريحات التي أدلت بها سوية محمود زنتكة إلى وسائل الإعلام. ونقل بيان صدر عن وحصلت المدى على نسخة منه، والذي جاء فيه "نشرت وسائل اعلام مختلفة تصريحات أدلت بها الأمانة سوية محمود زنتكة التي قدمت استقالته من عملها وكيالة وزارة التجارة.. ونود ان نبين ان مجمل ما جاء في هذه التصريحات يفقد المصداقية والأمانة، حيث سافت مبررات ودواعي لاستقالته لا صحة لها ولا صلة بأي شكل بالاستقالة".

وأضاف إن "قرار الأمانة سوية محمود بالاستقالة كان احتجاجاً على قرار المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني بعدم الموافقة على ترشيحها لمنصب وزير التجارة وترشيح الوزير الحالي بدلاً عنها، وذلك لتقاعث الإحتجاج الوطني الذي كان وراء ترشيحها لمنصب وكيل الوزارة".

وحدثت الفتلاوي التي رشحتها، وتصرفت بطريقة شخصية تقتصر على السلوك المعروف عن الاتحاديين وإلى الانضباط ومرعاة تقاليد العمل. وتابع البيان "كما نؤكد هنا أن رئيس الوزراء لا صلة له بأسباب الاستقالة ودواعيها، ذلك بخلاف ما نكرته تصريحاتها للإعلام، وقد وافق دولته على الاستقالة بعد مداولة مع رئيس الجمهورية".

وكانت وكالة وزارة التجارة أعلنت استقالته امس بسبب ما أسمته تلافي الإحراج لرئيس الجمهورية جلال طلماني بعد ان طلب منه رئيس الوزراء نوري المالكي شخصياً إبعاده عن منصبها كونها تشكلت عامل خطر على دولته.

وقالت زنتكة في مؤتمر صحفي عقده امس الأربعاء وحضره مر اسل المدى، انه بعد مرور أكثر من سبع سنوات من التحدي والعمل الشاق والمحافظة على المال العام بكل امانة وإخلاص، لم أستطع ان أكون بالمستوى الذي تمنيتيه لعدم وجود دعم حقيقي للكفاءات وغياب دورها بالكامل في عملية إصلاح المؤسسات الحكومية، معلنة استقالته أمام مجلس النواب لتلبية لرغبة رئيس الوزراء.

وأضافت سوية: لعدم قيامي بإدارة التعاقدات والملف الغذائي بشكل خاص منذ التحاقها بها، في هذه الوزارة رغم خبرتها الطويلة في هذا المجال المتشغل بالإشراف الغذائي وأساليب وقواعد بيع التجارة الدولية، وذلك لعدم استعداد الوزراء السابقين الاعتراف على إليات صحفية في إدارة هذا الملف المهم في الحياة اليومية للمواطن رغم مناقشاتنا معهم ولكن بدون جدوى الا بعد التصاق الوزير الحالي في نشاط الماضي بعد التأكد بان لديه نية صادقة بتصحيح المسار ومعالجة الإحتجاجات، وأنه على استعداد لإعطاء دور رئيسي لكوادر الوزارة، مشيرة إلى أنه تمت المبادرة بتقديم العون والمساعدة الفنية لضمان النهوض ببدء الوزارة وتوفير البنية الملائمة للعمل وخلال انتهاء عمله الـ ١٠ يوم للعمل الحكومي، وكان هناك تقييم جيد للوزارة مقارنة ببقية الوزارات رغم تراكم المشاكل ووجود معوقات جذرية لحد الآن.

وطالبت زنتكة بضرورة استنقاذ هذه الوزارة بهدف ترضية بعض الكتل أخلاقياً، بعد ان تم تعيينه ضمن الأوامر الدوائية من رئيس الوزراء دون أية مراعاة للنسب، مقدمة اعتذارها إلى موظفي الوزارة لعدم إيفائها بوعودها ببناء شقق سكنية عن طريق الاستثمار والذي كان من المؤمل أن تعقد مؤتمراً لطرح الفرص الاستثمارية لبناء الشقق قبل نهاية الشهر الحالي "على غرار المؤتمر الذي عقدها في الشهر الماضي لبناء المولات والمعارض".

وأضافت "اننا لم نتهاون في تصفية المفسدين رغم خطورة الموقف خصوصاً في فك شبكات المافيات في مجال الفساد المظلم خلال هذه الفترة لذلك لم تكن مرغوبين من قبل بعض المسؤولين وعلى رأسهم رئيس الوزراء"، فضلاً عن وجود ضغوطات مورست فعلاً على الوزير الحالي بهدف إبعاده عن الوزارة ولكن كان له دور كبير في التصدي لهذه الضغوطات بالاستفسار وطرح الأسئلة، إلى ان وصلت لحالة عدم تمكنه وحده الصمود أمام هذه الضغوطات، لافتة إلى أنها بدورها لا تستطيع تحميله أكثر من طاقته فضلاً عن عدم استعدادها للبقاء في حكومة لا تريد خيراً لو اطمئنها والرغبة الانتقامية من النزيهين وأصحاب الكفاحات.

ونكرت زنتكة أنها ستترك هذه الوزارة بهدف ترضية بعض الكتل السياسية خصوصاً الكتلة التي ينتمي إليها الوزير السابق صفاء الدين الصافي لتصورهم الخاطي أنه باستعادتها سوف تغلق ملفات معينة، مبيحة ان تركها هذه الوزارة جاء تلافياً لأحراج رئيس الجمهورية بعد ان طلب منه رئيس الوزراء شخصياً إبعاده عن منصبها لأننا تشكلت عامل خطر على دولته.

وحملت وكالة الوزارة المستقبلة مجلس النواب مسؤولية حماية موظفي وزارة التجارة، حيث تظهر أغلب الموظفين اعلى درجات الالتزام والأخلاص خلال هذه المدة القليلة الماضية لتحصين والنهوض ببدء وزارتهم، محذرة مما وصفته (شور) المفتش العام في وزارة التجارة لأن لديه أساليب (شيطانية) لإجباط عناصر كفوة في الوزارة وتنمية الفساد بجميع أشكاله.

رجل دين مسيحي يحث المسيحيين "بقوة" على البقاء في العراق

بغداد / متابعة المدى

جدد رئيس أساقفة كركوك للكلدان المطران لويس ساكو أمس الأربعاء مطالبته مسيحيي العراق بعدم ترك البلاد، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه برغم الهجمات التي تعرضت لها الطائفة المسيحية مؤخراً فإن هناك "أملاً" في العيش المشترك مع المسلمين.

ويقول رجال دين مسيحيون غير عراقيين إن وضع الطائفة المسيحية في العراق لا يزال صعباً ولم تنلق الحماية الكاملة من قبل السلطات العراقية. ونقلت صحيفة "زيت" الإيطالية الناطقة بالفرنسية عن المطران لويس ساكو قوله "لا يزال هناك الكثير للتعامل. مازال هناك أمل رغم الأحداث المتفرقة. المسيحيون في العراق مستهدفون".

وكان ساكو يتحدث بعد تشييع كنيسة كاثوليكية كلدانية في كركوك هي الأولى منذ سنة ٢٠٠٣. وقد افتتحت بحضور مسؤولين محليين ورجال دين مسلمين. وتشكل كنيسة القديس بولس جزءاً من مجمع يضم نحو ٢٥٠ مسكن جديد معد لاستقبال عائلات مسيحية مهاجرة من بغداد ونيويورك.

وفي أواخر العام الماضي ومطلعته، تزادت الهجمات ضد المسيحيين في العراق وبخاصة في بغداد ونيويورك منذ الهجوم الذي شنه تنظيم القاعدة على كنيسة "سيدة النجاة" في أواخر تشرين الأول/أكتوبر من العام المنصرم، وهو أسوأ ما عاشته الطائفة المسيحية منذ الغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣.

وبحسب منظمات دولية فإن استمرار العنف ضد الأقليات أجبر الكثير منها على مغادرة العراق نحو الدول الغربية ومناطق أخرى طلباً للامان.

وبعد ما أشارت الصحيفة الإيطالية إلى أن الكنيسة الجديدة تعد "رسماً للرجاء"، أضافت أن تشييعها يعيد التأكيد على أهمية المسيحيين في موطنهم ويشجعهم على البقاء في البلاد.

وتنقل عن ساكو القول "اننا نشد مجتمعنا (المسيحي) وأحثه بقوة على عدم ترك البلد. عليهم أن يعبروا عن إيمانهم بقوة

المليون نسمة، لكن الرقم تناقص حالياً إلى نحو ٧٠٠ ألف نسمة. وكانت جهات مسيحية عديدة طالبت مؤخراً بالموافقة على إقامة محافظة خاصة بالمسيحيين في سهل نينوى بينما دعت جهات أخرى المسيحيين إلى مغادرة البلاد حفاظاً على حياتهم.

بعد افتتاح الكنيسة (قبل نحو اسبوع)، لقد صلى الجميع من أجل السلام في كركوك وفي كل العراق. ووفق إحصائيات فإن عدد المسيحيين في العراق، الذين يمثلون ثلاث طوائف رئيسية هم الكلدان والسريان والآشوريون، كان يقدر قبل عام ٢٠٠٣ بنحو مليون ونصف



المرشد الجديد للتيار الصدري مقتدى الصدر في كركوك